يحصل المواطن اليمني على 140 متراً مكعباً من المياه سنوياً، مقابل 7500 متر مكعب المتوسط العالمي

مدن مهددة بالعطش

أشارت دراسات البنك الدولي إلى أن مدنا يمنية كثيرة في مقدمتها العاصمة صنعاء مهددة بالعطش خلال أقل من عقدين إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لتأمين مصادر مياه جديدة.

وفي الأعوام القليلة الماضية بدأ الناس يعانون من ندرة المياه في العديد من الحافظات والتي أيضا مهددة بالجفاف، هذه المناطق تشمل: لحج، عمران، تعز، البيضاء، وحجة، وهي تشهد أشد أزمة مياه، وقد أثرت سلباً على حياتهم ودفعتهم إلى ترك منازلهم والهجرة إلى مناطق أخرى بحثاً عن الماء.

صنعاء:

فالعاصمة صنعاء في طريقها لتكون أول مدينة في العالم تفتقر إلى إمدادات مياه مستدامة. بسبب عدد السكان المتزايد فيها والذي يقارب 3 ملايين نسمة، والتوسع العمراني الذي تشهده العاصمة.

حيث لا يحصل معظم سكان العاصمة تقريبا على كميات كافية من المياه من المشروع العام الذي يصل إلى المنازل مرة كل عشرة أيام، مما يضطرهم إلى شراء المياه من الخزانات المحمولة بالحافلات والمعروفة باللهجة المحلية "بالوايتات" والمنتشرة حول المدينة لسد احتياجاتهم اليومية.

وتجلب الوايتات المياه من الآبار المحفورة عشوائياً في حوض صنعاء. أما بعض العائلات فتدفع أطفالها لإحضار المياه من المساجد والآبار القريبة من منازلهم.

أما هذه الآبار العشوائية التي تهدد حوض صنعاء فهي أيضا مهددة باستخدامها في ري أشجار القات.

ووفقاً لما قاله الدكتور مدير إدارة الموارد المائية المشتركة في منظمة التعاون الفني الألماني في اليمن، جيرهارد ليشتنثلر فإنه يوجد 13500 بئر عشوائية في حوض صنعاء، وقد حفرت خصيصاً لري أشجار القات التي تستهلك تقريباً 90-80 بالمائة من المياه وهي حصة الأسد تقريباً.

في حين أن مؤسسة المياه والصرف الصحي تملك 125 بئرا في حوض صنعاء ثلثها محفور بعمق 1000م لإمداد الناس بالمياه.

وبالرغم من ذلك فإن سكان المناطق العمرانية الحديثة والتي تبعد عن وسط المدينة لا تصل إليهم إمدادات مياه المشروع وإنما يعتمدون على مياه الوايتات للتزويد بالمياه.

عمران:

سكان ريف محافظة عمران التي تقع في شمال العاصمة صنعاء معاناتهم أكثر من سكان المدن، بسبب شح المياه الشديد، ونقص الخدمات العامة.

فالناس في المناطق الريفية لا يجدون الماء الكافي لاحتياجاتهم اليومية، والبعض يقضي حاجته في العراء ليوفر الماء لاستخدامات أخرى.

وأجبر مزارعي القات على سقي أشجارهم بمياه الوايتات التي يصل ثمنها إلى 10000 ريال للواحد، وبعضهم تفهم مشكلة قلة المياه واستنزاف الآبار وأقلعوا عن زراعة القات.

وعلى إثر خطورة استنزاف مياه حوض عمران فقد شكلت لجنة عام 2005 تسمى "لجنة حماية حوض عمران" برئاسة محافظها. ومهمة هذه اللجنة تثقيف الناس حول كيفية استخدام الماء وحماية حوض عمران من الحفر العشوائي للآبار.

ووفقا لمنسق أعمال اللجنة، بشير النصيري، فإن الحفر العشوائي للآبار والذي يقارب 3000 بئر ونقل مياهها إلى مزارع القات البعيدة، هو السبب الرئيس لمشكلة مياه عمران. وتحدث أيضا عن أسباب أخرى، وهي نضوب الموارد المائية وانخفاض منسوب مياه الأمطار في عمران الذي يقدر بـ250مم مقارنة بـ1000مم في مدينة إب.

ويحذر خبراء من استنزاف مياه حوض عمران وسرعة استهلاك المياه الجوفية.

وكانت منظمة التعاون الفني الألماني، حذرت من أن "حوض عمران يمر بمرحلة حرجة وقد جفت بعض المناطق بسبب نقل الماء من منطقه إلى أخرى". كما حذرت من الاستهلاك الكبير للمياه في عمران.

وحثت المنظمة سكان المنطقة على إيقاف الحفر العشوائي للآبار ومنع زراعة القات في المنطقة للحفاظ على ما تبقى من المياه في حوض عمران، مبينة أن القات يستهلك 60 % من المياه بينما يستهلك الاستخدام المنزلي للمياه 5 % فقط وباقي النسبة لري المحاصيل الأخرى.

تعز:

أما مشكلة المياه في تعز ولحج فهي الأقدم من نوعها في البلاد حيث كانت قد بدأت المشكلة مطلع التسعينيات في مدينة تعز ومطلع السبعينيات في ريفها. أما الآن فالمشكلة قد تحولت من سيئ إلى أسوأ، وأصبحت غير محتملة؛ لأن إمدادات مشروع المياه يصل إليهم يوم واحد فقط في الشهر أو كل أربعين يوما، وفي هذا اليوم يقوم الناس بتعبئة خزانات المياه المتواجدة على أسطح منازلهم وأيضا جميع الأوعية المتوفرة في مطابخهم ودورات مياههم.

ولكن - للأسف - فهذه الخزانات والأوعية لا تكفي حاجاتهم طوال الشهر؛ لأن بعضهم قد يستهلكه في أسبوع والبعض الآخر في أسبوعين، وبعد ذلك يلجأون لشراء الوايتات.

هذه الوايتات مكلفة جداً وقد تشكل عبئا ثقيلا على ذوي الدخل المحدود مثل الموظفين الذين يتقاضون رواتب زهيدة لا تكفي لإعالة أطفالهم. فهذا الموظف البسيط صالح ناصر الذي يقطن في منزل بالإيجار في منطقة الشماسي في تعز يقول إن أزمة المياه تكلفه ثلث راتبه شهريا، "كل شهر يجب علي دفع 8000 ريال للمياه، أربعة آلاف لمؤسسة المياه والصرف الصحي و4000 ريال للوايتات، وهذا حال لا يطاق، حيث إني أتقاضى من عملي 30000 ريال فقط".

أما في ريف تعز حيث أزمة المياه هي الأشد من نوعها والمعاناة أقسى بالنسبة للفتيات والنساء اللاتي اعتدن على جلب المياه بأنفسهن من الآبار البعيدة وقيعان الوديان.

تعليقا على شح المياه في محافظة تعز قال مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي فرع تعز عبدالسلام الحكيمي: "يوجد العديد من الأسباب وراء استنزاف المياه في تعز، وأهمها زيادة عدد السكان والتوسع العمراني الذي تشهده المحافظة مع محدودية مصادر المياه فيها".

وقال الحكيمي: "مدينة تعز تعتمد على ثلاث أحواض مائية وهي: الحيمة، وادي الضباب، والحوبان، وهي تزود المدينة بـ17000 متر مكعب يوميا، ولكن الاحتياج اليومي للسكان من المياه هو 56000 متر مكعب، وهذا يعني نقص 26000 متر مكعب من الاحتياج".

أما الحلول المستقبلية لمشكلة ندرة المياه في تعز فقد قال الحكيمي: إن الحكومة لديها خطة لتنفيذ وحدة تحلية لمياه البحر خلال الفترة 2015-2010 من مدينة المخاء الساحلية إلى مدينة تعز. هذه الوحدة سوف تزود تعز بـ50000 متر مكعب تقريبا من المياه يومياً، هذه الإمدادات سوف تزيد من حصة الشخص الواحد إلى 60 لترا في اليوم.

لحج:

تقع محافظة لحج بين محافظتي تعز وعدن، وقد بدأت تعاني أيضا من ندرة المياه خاصة في المناطق القريبة من محافظة تعز حيث المنسوب السنوي لهطول الأمطار هو فقط 50 مم، فالمحافظة تعتبر الأكثر معاناة من قلة المياه في الجمهورية.

فمثلاً في منطقة القبيطة التي كانت تعود لمحافظة تعز قبل أن تنظم إلى مدينة لحج عام 1999 هي أكثر مديرية متأثرة بأزمة المياه في المنطقة، فقد بدأ بعض الأهالي في هذه المديرية بالهجرة وتركوا منازلهم بعد أن بدأ الجفاف يهددهم.

ووفقا لمصادر محلية فإن من ترك منزله لا يستطيع حتى العودة إليه ليقضي الإجازة الصيفية، بسبب مشكلة المياه.

مشكلة استنزاف المياه في القبيطة بدأت في الثمانينيات عندما كان الناس يعتمدون على مياه الآبار والصهاريج وخزانات المياه التي تحصد وتجمع من مياه الأمطار كمصدر لمياه الشرب والاستخدامات المنزلية الأخرى.

ومنذ فترة قصيرة، أصبح الناس يجلبون الماء من المناطق البعيدة حيث تتوفر الآبار بكثرة، فقد استخدموا الحمير والسيارات وأيضا المشي على الأقدام في أسوأ الحالات، ولكن بعد جفاف هذه الآبار بدأ الناس يذهبون إلى آبار أبعد بالاعتماد على السيارات أو الشاحنات والتي تكلفهم نقود أكثر، فثمن الجالون الواحد يساوي 100 ريال يمني.

الجفاف في هذه المناطق أثر سلباً على الثروة الحيوانية، مما أدى إلى انتشار الفقر بين السكان المحليين.

اليمن في اليوم العالمي للمياه

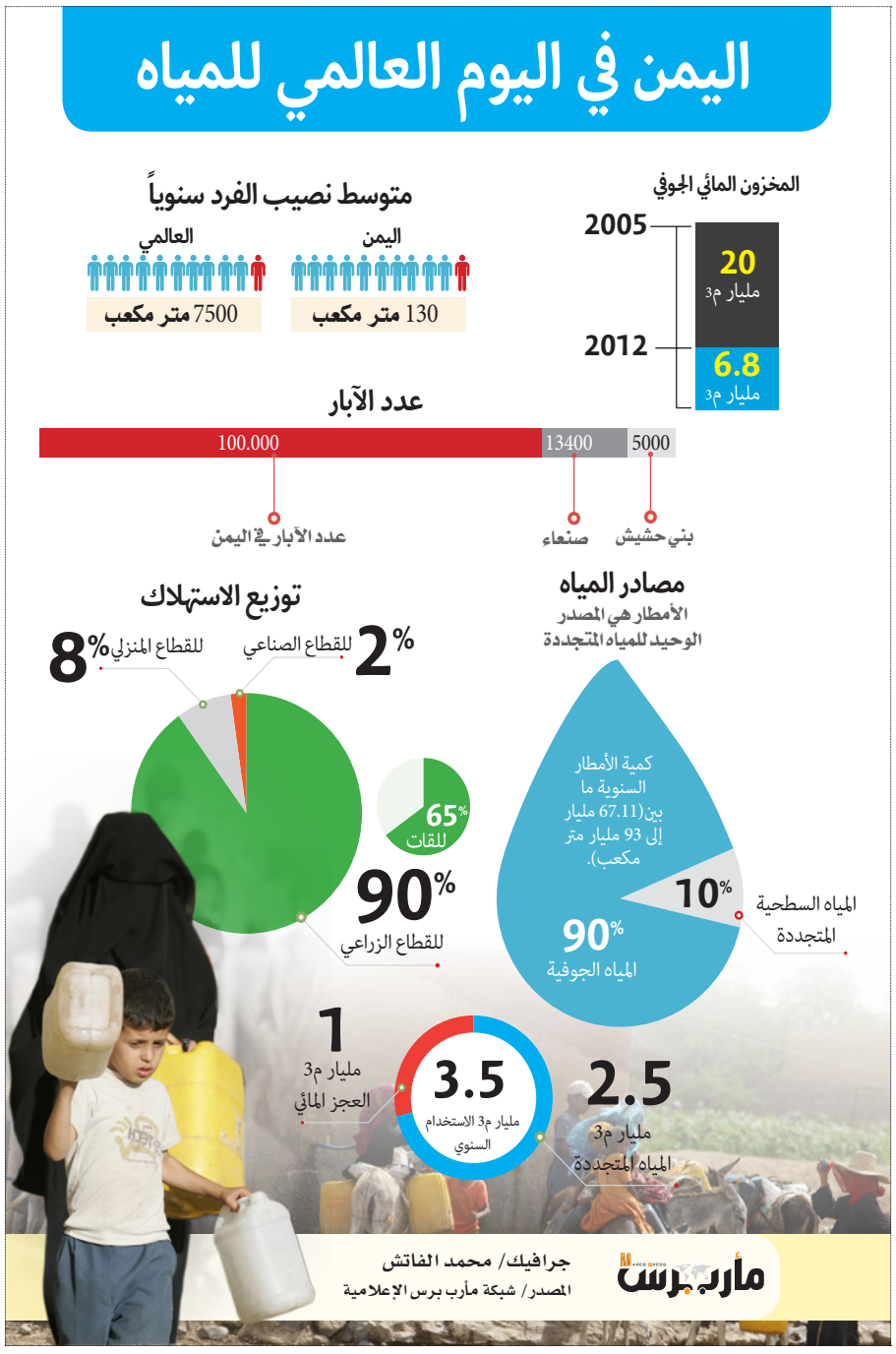

المياه على طاولة الحوار

شدد البنك الدولي، على ضرورة إيلاء مشكلة المياه في اليمن، أهمية في مؤتمر الحوار، باعتبارها ذات أولوية.

وقال رئيس قطاع التنمية المستديمة في البنك الدولي، الدكتور جنيد كمال أحمد، إلى أن قضية ذات أولوية في اليمن، مما يستدعي معالجتها بشكل كامل عبر مؤتمر الحوار وتأمين أفضل إدارة مستقبلية لها.

وأشار إلى حاجة نظام اللامركزية إلى وقت طويل لإنجازها، منوها إلى ضرورة الاهتمام بالحكومات المحلية وليس فقط بحكومات الأقاليم، عند صياغة الدساتير.